الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-03

الفجر
يومية إخبارية وطنية

إخضاع ملفات المترشحين إلى دراسة مدققة من طرف المندوبيات الولائية

شهادة السوابق العدلية رقم 2 تسقط أسماء من قوائم الترشح

تواصل المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات دراسة ملفات المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة، والتدقيق في محتواها، لا سيما ما تعلق بالتحري بشأن عدم تورط المترشحين في قضايا فساد، عبر ولوج الأرضية الرقمية لوزارة العدل واستخراج شهادة السوابق العدلية رقم 2.

تعقد المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات يوميا جلسات عمل مكثفة لدراسة ملفات المترشحين للاستحقاقات القادمة، ويقوم أعضاؤها بمعاينة محتوى الملفات وما تتضمنه من وثائق إدارية، للتأكد مما إذا كانت كاملة غير منقوصة، وتمنح المندوبيات الولائية فرصة ثانية للمترشحين لاستكمال الملفات في إطار الآجال التي يمنحها نظام الانتخابات، كاستخراج الشهادات التعليمية، أو إحضار الوثيقة التي تؤكد تسوية وضعية المعني أمام مصالح الضرائب.

وتجتهد المندوبيات الولائية من أجل دراسة الملفات من كافة الجوانب، لا سيما ما تعلق بسمعة المترشحين وعدم تورطهم في قضايا فساد، وأن لا يكون المترشح محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية، لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد الاعتبار له، باستثناء الجنح غير العمدية، بغرض استبعاد كل من لديه ماض غير نظيف أو مشبوه من المشاركة في سباق التشريعيات، وسد المنافذ أمام إمكانية دخولهم إلى الغرفة السفلى للبرلمان.

وتستعين المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات بأعوان إداريين محلفين تم تسخيرهم من قبل وزارة العدل لولوج الأرضية الرقمية الخاصة بصحيفة السوابق العدلية، لتمكين المندوبيات من استخراج شهادة السوابق العدلية رقم 2 الخاصة بكل مترشح، التي تحدد بوضوح ما إذا كان للمترشحين سوابق قضائية، ويتم على أساسها المصادقة على ملفات الترشح والتأشير عليها، أو رفضها في حال عدم مطابقتها لشروط الترشح للانتخابات التشريعية التي يحددها نظام الانتخابات.

وأفاد في هذا الصدد عضو المندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات بولاية تقرت عبد الوهاب بن جلول، بأن دراسة ملفات الترشح للاستحقاقات القادمة، أسفرت لحد الآن عن رفض ملفات مترشحين بسبب ما تضمنته صحيفة السوابق العدلية رقم «2»، وتم إبلاغ أصحابها بالقرار عن طريق محضرين قضائيين، وتم منحهم حق الطعن أمام المحكمة الإدارية، التي تفصل في الملفات التي تحال إليها في ظرف ثلاثة أيام كأقصى تقدير، إما بتدعيم قرار السلطة الوطنية، أو بالحكم لصالح المترشحين.

ويحدد القانون العضوي لنظام الانتخابات مهلة ثلاثة أيام للمترشحين للطعن في قرارات المندوبيات الولائية أمام المحاكم الإدارية، التي ينبغي أن تصدر أحكامها في آجال لا يجب أن تتجاوز الأربعة أيام، حتى تمنح الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة فرصة الاستعانة بالقوائم الاحتياطية لاستخلاف الأسماء التي يسقطها غربال المندوبيات الولائية، التي تخضع جميع الملفات إلى دراسة مدققة وصارمة.

كما تستعين المندوبيات الولائية بالتحقيقات الأمنية في دراسة ملفات المترشحين، للتأكد من عدم ضلوعهم في ملفات أو قضايا تحرمهم من حق الترشح إلى الانتخابات.

وتهدف هذه الإجراءات المشددة وفق عبد الوهاب بن جلول إلى استبعاد كل من لم تتوفر فيها الشروط من المشاركة في الانتخابات، وسد المنافذ أمام المتورطين في قضايا فساد، لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات التشريعية القادمة، وإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة، التي مكنت المال الفاسد من التحكم في دواليب الهيئة التشريعية.

وتترقب في المقابل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة القرارات التي تصدرها تباعا المندوبيات الولائية، لا سيما ما تعلق برفض بعض الملفات، أو استكمالها الناقصة منها، في إطار الآجال التي يحددها نظام الانتخابات، وهي 25 يوما قبل موعد الانتخابات، لضمان مشاركتها في جميع الدوائر الانتخابية، أو على الأقل في حضورها في الولايات التي تحظى فيها بالشعبية والانتشار.

وبشأن شهادة السوابق العدلية رقم 2، أوضح السيد بن جلول بأن استخراجها يتم آليا من قبل المندوبيات الولائية، فور استلام ملفات المترشحين، عبر الولوج مباشرة إلى الأرضية التابعة لوزارة العدل، ولا يطلب من المترشحين إدراجها ضمن الملف، وهي وحدها التي تكشف بوضوح وضعية المترشحين أمام القانون.

لطيفة بلحاج

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أحزاب قدمت مرشحين لا يستوفون الشروط وأحرار أقصتهم الشبهات ورعب لدى الشباب

"الزبر" لقوائم التوريث والشكارة

● المادة 200 من قانون الانتخابات تخلط حسابات المترشحين

باشر مرشحون للانتخابات التشريعية إجراءات الطعن في قرارات حرمانهم من الترشيح الصادرة عن السلطة المستقلة للانتخابات على أمل إعادة الاعتبار لهم، فيما تواصل السلطة عملية الفرز مستندة إلى التقارير الأمنية والسجلات القضائية التي بحوزتها.

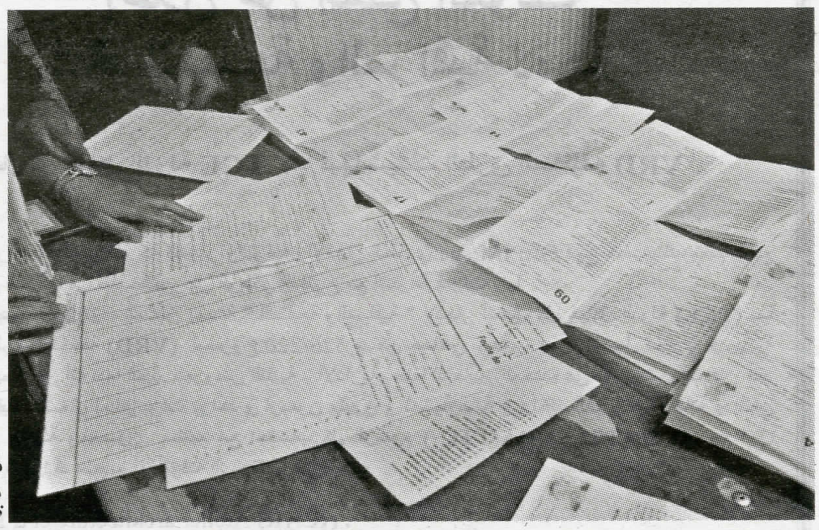
في "الخبر"

ج. فنينش

● أدت عملية التدقيق التي تولتها السلطة إلى إقصاءات لمرشحين في الجزائر العاصمة مست أبناء مسؤولين في أحزاب سياسية ترشحوا لهذه الانتخابات في عرف بفضيحة التوريث.

واستفيد من مصادر حزبية أنه على إثر تحفظات المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة على مرشحين، التجأ الذين تم "زبر" أسمائهم للقضاء الإداري لتمكينهم من مواصلة مغامرة الانتخابات، وفق الإجراءات المنصوص عليها في القانون والتي تتيح الطعن في قرارات السلطة.

وأشارت مصادر من حركة حمس مثلا أن نائبا سابقا لها في ولاية ملاصقة للعاصمة تعرض للإقصاء من قبل السلطة بحجة وجوده تحت طائلة حكم قضائي قديم، سيلجأ للقضاء الإداري، وقال مصدرنا إن المرشح واثق من انتصار العدالة له وخصوصا سقوط عشرات المرشحين والقوائم في اختبار هيئة شرفي.

وأشهرت سلطة الانتخابات سيف المادة 200 التي تتيح لها منع أي مشتبه فيه من خوض المنافسة التشريعية كونه "معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة"، وهي مادة تضعها مصالح الأمن لتوقف مغامرة طامحين للوصول إلى قبة البرلمان لتبقى أمامهم المحاكم الإدارية لرد الاعتبار أو نفي ما نسب لهم.

وحسب المصدر ذاته، فإن القضاء بدأ فعلا في عملية إعادة الاعتبار لمرشحين تقرر حرمانهم من حق الترشح، حيث أعيد إدماج منتخب محلي في ولاية تندوف في قائمة الحزب بقرار قضائي رغم ثقل التهم التي تمت ملاحقتهم من أجلها.

وأفاد رئيس حزب جيل الجديد، جيلالي سفيان، في اتصال هاتفي مع "الخبر" أمس، بأن مرشحين في قوائم حزبه واجهوا إشكالات إدارية "لكن الحزب متفائل بتسويتها قريبا". وتابع "لدينا بعض التحفظات على مرشحين لهذه الانتخابات، ولكن على العموم ليس لدينا ما نشتكي منه".

وأفاد عضو المكتب الوطني في التجمع الوطني، صافي لعرابي، في اتصال هاتفي مع "الخبر" بأن عدة مرشحين في قوائم الحزب أسقطت أسماؤهم في عدة ولايات.

وفي ولاية المسيلة تم تسريب وثيقة تظهر إسقاط 12 مرشحا للانتخابات نهاية الأسبوع الجاري، منهم ستة من قائمة حزب جبهة التحرير الوطني و4 من التجمع الوطني الديمقراطي ومرشحان عن حركة حمس وقائمة حرة.

ومس الإقصاء أساسا منتخبين محليين ورجال أعمال وتجار ومقاولين استنادا إلى البند السابع من المادة 200 من قانون الانتخابات والتي تشترط في المرشح "ألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية"، وهي مادة قانونية يعتبرها قانونيون وسياسيون مادة فضفاضة، بالنظر إلى صعوبة إثبات ذلك.

وأدت عملية التدقيق التي تولتها السلطة إلى إقصاءات لمرشحين في العاصمة مست أبناء مسؤولين في أحزاب سياسية ترشحوا لهذه الانتخابات في عرف بفضيحة التوريث، كما أقصي ابن نائب سابق ترشح في المدية ضمن واحد من قوى الموالاة.

احتيال واحتجاجات

وفجرت عملية الإقصاء موجة غضب في ولايات عدة وأظهرت تسجيلات فيديو في المسيلة تجمهرا لمواطنين يناصرون رئيس بلدية برهوم الذي تعرض اسمه "للزبر" من قوائم الترشيح في حزب جبهة التحرير الوطني، يحتجون على القرار. ونشر الفرع المحلي للحزب تعليقا مرفقا بصورة تشير إلى التجمهر الاحتجاجي.

ولم تتوقف السلطة الانتخابية عند إسقاط أسماء بل ألغت قوائم كاملة بسبب اختلال في تشكيلها، حيث ورغم تجميد العمل بقاعدة المناصفة بين الجنسين، تبين "احتيال" أحزاب عدة من خلال تقديم قوائم تفتقد للشروط القانونية، ومنها شرط المناصفة للشباب أقل من 40 سنة وتقديم مرشحين حملة شهادات جامعية (الثلث على الأقل)، وأن حزبين على الأقل فشلا في التجاوب مع هذين الشرطين الأساسيين في ولاية بومرداس مثلا حسب مصادر حزبية. وتسارع الأحزاب السياسية لتوفير بدائل لسد النقائص المسجلة عن طريق تعويض المرشحين الذين لا تتوفر فيهم الشروط وإنقاذ مشاركتها في هذه الانتخابات، في حال إسقاط مزيد من القوائم.

ويتيح قانون الانتخابات للأحزاب السياسية تعويض الأماكن الشاغرة تنفيذا لأحكام المادة 207 من قانون الانتخابات التي تنص على أنه "في حالة رفض ترشيحات.. فإنه يمكن تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتجاوز الخمسة والعشرين يوما السابقة لتاريخ الاقتراع".

ج. ف

غموض المادة القانونية لإثبات العلاقة بالمال الفاسد

● بالرغم من تسليم القوائم لغربال موانع الترشح طبقا لأمر القانون العضوي للانتخابات والتي تتضمن وقوع أي مترشح تحت طائلة حكم قضائي في حكم جنحة أو جناية لم يرد له فيه رد الاعتبار، وهو مقياس دقيق وفيه ما يقال من حيث طرق رد الاعتبار، إلا أن الهاجس الأكبر هو التحريات على مستوى الأجهزة الأمنية لكشف الموانع بالنسبة لكل مترشح بداية من بلدية الإقامة ومسقط الرأس فيما يتصل بالعلاقة بالمال الفاسد والتي لم تحدد بحالات حصرية في المادة القانونية ما يجعل السلطة التقديرية للقاضي مفتوحة في حال رفض مترشح أو مترشحة لهذا السبب، في ظل تعقيدات إثبات فساد المورد المالي من عدمه لعائلة المعني أو لمؤسسته التي تنشط طبقا للقانون. وتساءل العارفون بخبايا سوق الانتخابات السياسية كيف للقانون أن يمنع قريب مترشح من إقامة وليمة لعقد صفقة تصويت انتخابي لمترشح في العرش يراهن على فرصة التشريعيات، وآخر مترشح محتمل للبلدية أو المجلس الولائي، مؤكدين أن من وضعوا بعض مواد القانون لا علاقة لهم بالواقع الجزائري.

عبد الله زرفاوي

الحياة
ELHAYATONLINE

تشريعيات 12 جوان

هيئة شرفي تواصل غربلة ملفات الترشح

» تواصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مراجعة ملفات الترشح التي تقدّمت بها مختلف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بالاستحقاقات التشريعية المقبلة المزمع إجراؤها في 12 جوان القادم.

وتعمل هيئة محمد شرفي على قدم وساق لدراسة كل ملفات الترشح للفصل فيها في آجال 12 يوما من تاريخ إيداع الملفات، على أن يتم الفصل النهائي في التشكيلات السياسية المعنية بالاستحقاق في تاريخ 9 ماي الجاري كأقصى تقدير.

وتواصل هيئة محمد شرفي غربلة ملفات الترشح، بحيث تمكن 19 حزبا سياسيا، من تجاوز عتبة التوقيعات والتي حدّدتها السلطة المستقلة للانتخابات بـ25 ألف توقيع عبر 23 ولاية.

وشرعت مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في دراسة 1730 ملفا مودعا، 818 منها لأحزاب سياسية و912 أخرى لقوائم حرة، بمجموع 16898 مترشحا.

وكان رئيس السلطة المستقلة للانتخابات محمد شرفي، قد كشف عن سحب 4882 ملف ترشح من طرف 53 حزبا سياسيا معتمدا و3073 ملفا من قبل قوائم حرة، وأعلن خلال ندوة صحافية عن سحب مليون و249 ألف استمارة اكتتاب توقيعات من طرف أحزاب سياسية وقوائم حرة، بالإضافة إلى سحب 86 ملفا من طرف 34 حزبا و52 قائمة حرة في الخارج.

يذكر أنّ قبول ملفات الترشح للانتخابات التشريعية تحكمه جملة من الشروط التي يتعيّن على الأحزاب السياسية توفيرها، من ضمنها تزكية القائمة بـ25.000 توقيع للناخبين عبر 23 ولاية، على ألّا يقل العدد الأدنى من التوقيعات في كل ولاية عن 300 توقيع.

أمّا بالنسبة للقوائم المستقلة، فتنص المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه "يجب أن تدعم كل قائمة بـ100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية".◆

سلمى ساسي

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

دعا إلى التحلي باليقظة

بن عائشة يحذر من محاولة بعض الأطراف عرقلة الانتخابات

حذرت حركة النهضة ،على لسان أمينها العام يزيد بن عائشة، من محاولة بعض الأطراف عرقلة العملية الانتخابية تحسبا لتشريعيات 12 جوان المقبل وجر الجزائر إلى "المربع الأمني" بافتعال "واقع مربك".

وقال الأمين العام لحركة النهضة، يزيد بن عائشة، إن مسعى خلق الفوضى ودفع أبناء البلد الواحد إلى التشكيك في بعضهم ومحاولات المساس بالسيادة الوطنية لن يكتب له النجاح، حيث سيؤول إلى الزوال، داعيا في هذا الصدد الشعب الجزائري إلى التحلي بأقصى قدر من اليقظة والعمل على إفشال كل مخططات الحركة الانفصالية.

وحث يزيد بن عائشة في ندوة صحفية أمس، كافة مكونات المجتمع الجزائري إلى الالتفاف حول البلد وحمايته وصيانة أمانة الشهداء .

وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية قال نفس المسؤول الحزبي، إن حركة النهضة ستدخل المنافسة الانتخابية التشريعية ب 33 قائمة في الداخل وواحدة في الخارج.

وبعد أن اعتبر الانتخابات بالحل الأمثل لتجنيب الجزائر من أزمات أخرى وتفاقم الأزمة الاقتصادية وتخفيف حدتها، وكذلك الأزمة السياسية والتهديدات التي تمس بالسيادة الوطنية والتوترات الحاصلة على طول الشريط الحدودي للجزائر، دعا الهيئة الناخبة إلى المشاركة بقوة في الانتخابات واكتساح مكاتب التصويت، وذلك للرد على أعدائنا والحاقدين على بلدنا.

م . بوالوارت

الشروق

بسبب "التعاطف مع الفيس" والمأساة الوطنية وشبهة الفساد

عملية "زبر" كبيرة تنسف قوائم الأحزاب السياسية

أكد ممثلو الأحزاب المترشحة لتشريعيات 12 جوان على أن الإقصاء الذي طال عددا كبيرا من القوائم عبر الولايات تحت طائلة المادة 200 أحيانا، وبسبب حسن السيرة والسلوك أحيانا أخرى، ناهيك عن المتابعات القضائية، مؤكدين تقديم طعون لدى المحكمة الإدارية لرد الاعتبار للمترشحين المقصيين.

إلهام بوثلجي

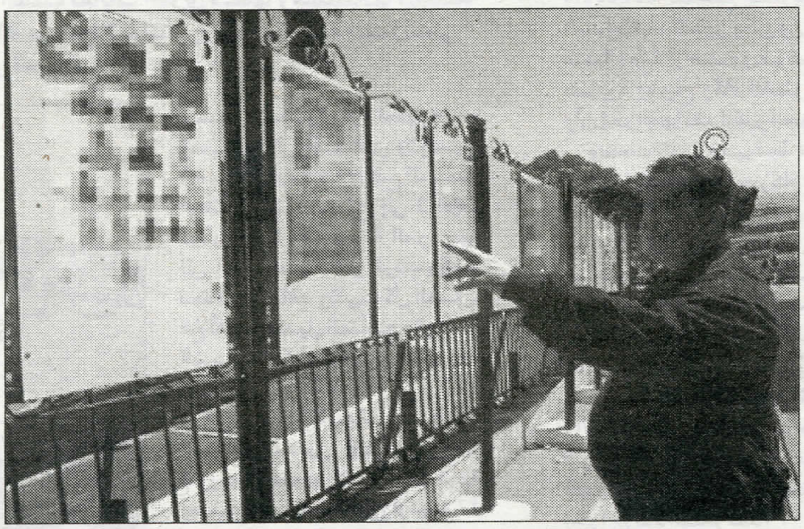

وفي السياق، قال القيادي في حركة مجتمع السلم أحمد صادوق بأنه لا يوجد مقصون في قوائم الحركة عبر الولايات بسبب المادة 200 من قانون الانتخابات، لكن هناك إقصاء لأسباب أخرى، أغلبها تتعلق بوجود علاقة لعائلة المترشح بملف المأساة الوطنية، مشيرا إلى أن أغلبها غير واضحة وفضفاضة، منها ما تعلق بالسلوك الحضاري.

وقال صادوق إنه تم استغلال شرط من شروط الترشح الذي يتحدث عن السيرة والسلوك لتكييفه كما يريدون وجعله سببا لإقصاء المترشحين، ليتساءل ذات المتحدث: "كيف نقيس حسن السيرة والسلوك؟ وما هي معاييرها؟"، مؤكدا أنه تم تقديم طعون أمام المحكمة الإدارية، وتمكنت الحركة من رد الاعتبار لبعض المقصيين وإنصافهم في انتظار الرد على باقي الطعون.

الأرندي: شبهة المال الفاسد عرضت المناضلين للإجحاف

ومن جهته، أفاد صافي العربي، القيادي بالتجمع الوطني الديمقراطي، بأن الأرقام النهائية لعدد المقصيين في حزبه لم تضبط لحد الآن، مشيرا إلى أنه تم تنصيب خلية دائمة لدراسة ملفات المقصيين وتقديم طعون أمام الجهات القضائية المختصة، وفي حال لم تقبل الطعون سيتم استبدال المترشحين بآخرين.

وبخصوص أسباب الإقصاء التي طالت قوائم "الأرندي"، قال صافي بأنها متعددة، لكن أغلبها تحت طائلة المادة 200 من قانون الانتخابات، فقرة 7، ولكنها تبقى قضية تقديرات السلطة المستقلة التي اعتمدت على هذه المادة المطاطية، مشيرا إلى أن كثيرا من المقصيين تعرضوا بسببها للإجحاف، لاسيما أنه لا علاقة لهم بالمال، وقد يكون محيطهم من له علاقة بذلك.

المادة 200 تخلط حسابات الأفلان

وبدوره، المكلف بالإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني، عماري محمد، قال إن العدد النهائي للمقصيين من قوائم الحزب لم يتم تحديده بعد، مشيرا إلى أنه يتم تبليغهم بالإقصاء بشكل دوري، وعن الأسباب فهي مختلفة منها، ما تعلق بالمادة 200 والمتابعات القضائية، وفيما تحفظ ذات المتحدث عن تقديم موقف حزبه من عملية الإقصاء، فقد أكد على تقديم طعون أمام المحكمة الإدارية لإنصاف المناضلين.

حركة البناء: التحقيقات الإدارية كانت سببا للإقصاء

وإلى ذلك، أوضح القيادي في حركة البناء الوطني، أحمد الدان، بأن عدد المقصيين لم يتجاوز 7 أو 10 حالات، وأنهم سيقدمون طعنا للدفاع عن مرشحيهم، لأن التحقيقات الإدارية قد يقع فيها الخطأ، مشيرا إلى أن هناك بعض الحالات لا علاقة لها بأي شبهة.

وشدد الدان على أنه يجب التفرقة بين الأحزاب الجديدة كحركة البناء النزيهة المفتوحة للشباب والنخب والإطارات والأحزاب القديمة التي بها شبهة المال العام.

أما بخصوص المادة 200، فيرى الدان بأن القراءة القانونية للمادة تختلف ما بين الأحزاب والإدارة، والكلمة الأخيرة ترجع للقضاء، مشيرا إلى تقديم الحركة للطعون وستنتظر قرار العدالة الذي من شأنه أن ينصف المترشحين من جهة ويقوم بتنقية القوائم من شبهة المال الفاسد من جهة أخرى.

العدالة والتنمية: تعرضنا لـ"زبر" كبير بسبب التقارير الأمنية

وفي المقابل، وصف القيادي في جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، ما حصل بـ"الكارثة"، وكشف عن وجود "زبر كبير" في قوائم حزبه عبر عدة ولايات، منها في مستغانم اثنان، وفي المدية واحد، واثنان في كل من باتنة وأم البواقي، وإقصاء 5 مترشحين من أصل ثمانية في سوق أهراس، بسبب "تحقيق تأهيلي سلبي"، وهو مبرر غير واضح ولا وجود له في القانون، على حد تعبيره.

وقال بن خلاف إنّ "سلطة الانتخابات أرجعتنا لسنوات التسعينات عندما كانت تُرفض الترشيحات بسبب النظام العام والتقارير الأمنية".

وأفاد بن خلاف بأن كل من تم إسقاطهم من قوائم الجبهة كان بسبب التقارير الأمنية، في حين كان ينبغي على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن تتحرى الحقائق ولا تتخذ من الملاحظات مبررات لإسقاط المترشحين.

وكشف ذات المتحدث عن إقصاء مترشحة بسبب متابعة قضائية غير موجودة والأصل أنها كانت شاهدة في الملف، وآخرين تم إقصاؤهم بسبب تقارير تتحدث عن انتمائهم أو تعاطفهم مع حزب "الفيس المحل" وليس لهم أصلا ما يدينهم من أحكام قضائية، ولم يتم حتى التأكد من الموضوع عن طريق شهادة السوابق العدلية رقم2.

وأكد بن خلاف على أنهم بصدد تحضير العرائض لدى المحكمة الإدارية لإرجاع حق المقصيين الذي سلبته السلطة المستقلة بطرق غير قانونية، في حين أنها لم تقم بتنصيب التنسيقيات البلدية وعاجزة عن تأطير الانتخابات، على حد قوله.

أما فيما يتعلق بالمادة 200 المتعلقة بالمال الفاسد، فقال بن خلاف بأنها لا تعني حزبه، لكنها مادة "فضفاضة" تم وضعها - حسبه - لإسقاط من يريدون إسقاطه وخاصة ممن يعتبرون منافسين أقوياء لبعض القوائم الحزبية أو المستقلة.

الشروق

بسبب الفساد والتهرب الضريبي والقروض البنكية غير المسدّدة

هؤلاء رجال الأعمال المُقصون في الجولة الأخيرة للترشيحات!

□ نغزة لـ"الشروق": المادة 200 لم تظلم أحدا.. وبقايا العصابة خطّطوا للعودة

إيمان كيموش

اصطدم عشرات رجال الأعمال الطامحين لدخول مبنى زيغود يوسف برفض ملفات ترشحهم بسبب المادة 200 من قانون الانتخابات الجديد، والتي يصفها السياسيون بـ"الفضفاضة" و"الرخوة"، وشملت قائمة المسقطين أصحاب المتابعات القضائية والتهرب الضريبي والمشتبه بهم في قضايا الفساد، وأصحاب القروض البنكية غير المسدّدة والمبلّغ عنهم ضمن جماعات المال الفاسد.

وتنص الفقرة السابعة من المادة 200 من قانون الانتخابات الجديد، والتي تتحدث عن شروط قبول ملفات المترشحين للتشريعيات: "ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته بأوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية".

وكعينة عن رجال الأعمال المقصين من سباق التشريعيات، تم إسقاط بولاية بسكرة اسم محمد حوحو وهو رجل أعمال مترشح ضمن قائمة حزب جبهة التحرير الوطني، ناشط في ميدان مطاحن القمح بسبب متابعة قضائية مر عليها 5 سنوات، كما تم إسقاط اسم فارس بن عيسى، مترشح في قائمة حرة، بعدما كان في السنوات السابقة محسوبا على حزب جبهة التحرير الوطني، وهو مستثمر ناشط في مجال اللحوم، وتم رفض ترشحه بسبب متابعات قضائية وقروض بنكية غير مسدّدة، كما تم إسقاط حكيم غويني، وهو رجل أعمال ناشط في مجال التبغ، ومرشح حزب جبهة التحرير بولاية المسيلة بسبب شبهة فساد، وعلى مستوى ولاية البليدة تم إسقاط اسم جمال ماتسيكي، بحزب جبهة التحرير الوطني وهو صاحب مجمعات عقارية وشركات للعجائن الغذائية، ومحمد بوشلاغم مترشح ضمن قائمة حرة ويعد صاحب مؤسسة ترقية عقارية، بسبب متابعات قضائية، وبدائرة بريكة ولاية باتنة تم إسقاط أسماء مقاولين اثنين بشبهة المال الفاسد. وفي السياق، تؤكد رئيسة الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية سعيدة نغزة أن القانون يجب أن يطبق بحذافيره في مجال ترشح رجال الأعمال للتشريعيات المقبلة، وهو ما ترجمته المادة 200 من قانون الانتخابات، والتي أسقطت أسماء بالجملة من الترشيحات، مشدّدة على أن بقايا العصابة ومتورطين في الفساد كانوا يطمحون لدخول مبنى زيغود يوسف وتشكيل لوبي جديد يحمي مصالح جماعة المال، ولكن الحظ لم يسعفهم هذه المرة بسبب المادة 200 التي أسقطت أسماءهم جميعا.

وأوضحت نغزة في تصريح لـ"الشروق" أن قرار الترشح للتشريعيات من طرف رجال الأعمال حق قانوني يكفله لهم الدستور، ولكن يجب أن يكون بطريقة نزيهة ونظيفة، وبعيدا عن أي تجاوزات شهدتها العهدات الماضية وتسببت في تكتل العصابة داخل البرلمان واستغلالها للمال الفاسد وأيضا سعيها لتمرير قوانين لصالحها إضافة إلى استعمالها الحصانة البرلمانية لارتكاب مخالفات بالجملة، وصفت بالخطيرة والخارقة لقدسية البرلمان.

وأوضحت المتحدثة أن عددا من رجال الأعمال من بقايا العصابة كانوا ينوون الترشح للتشريعيات المقبلة لاستعادة نفوذهم وللظفر بالحصانة البرلمانية، وأيضا تشكيل تكتل داخل مبنى الهيئة التشريعية للدفاع عن مصالحهم، وثبت أن هؤلاء متورطون في الفساد وهو ما أدى إلى إقصاء أغلبهم من القوائم بسبب تورطهم في دعاوى قضائية وشبهات مال فاسد.

وأضافت نغزة: "في المنظمة التي أترأسها أبدى عنصران رغبتهما في الترشح ولكنهما تراجعا عن ذلك وفضلا الابتعاد عن السياسة والاكتفاء بممارسة الاقتصاد رغم نزاهتهما"، معتبرة أن السياسة تظل حقا مشروعا، ولكن بشروط، أهمها أن يكون رجل الأعمال شخصا نظيفا وبعيدا عن الخروقات القانونية.

الشّعب

28 ماي آخر مهلة لإيداع الملفات

اعتماد الصحفيين الأجانب تحسّبا للتّشريعيات

فتحت السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات باب اعتماد الصحفيين الأجانب تحسبا لتشريعيات 12 جوان المقبل، وحدّدت مهلة شهر لكل وسائل الإعلام الأجنبية الراغبة في تغطية أحداث الانتخابات النيابية.

تنهي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى كافة وسائل الإعلام الأجنبية، الراغبة في تغطية انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ليوم 12 جوان 2021، أنّ آجال استلام ملفات طلبات الاعتماد المؤقت قد حدّد من الأربعاء 28 أفريل إلى غاية الجمعة 28 ماي 2012.

وبحسب بيان صادر عن السلطة، اطلعت «الشّعب» عليه، فإنّ هيئة محمد شرفي «تمنح الاعتماد المؤقت للصحفيين المحترفين الممارسين لصالح هيئة إعلام خاضعة لقانون أجنبي، بمناسبة انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، حيث يودع طلب اعتماد الصّحفيين المحترفين بصفة مؤقتة كمبعوثين خاضعين يمارسون المهنة في الجزائر، لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي من جنسية جزائرية، أو من جنسية أجنبية لدى البعثة الدبلوماسية أو الممثلية القنصلية الجزائرية في البلد الذي يوجد فيه المقر الاجتماعي للهيئة المستخدمة».

ويحتوي ملف طلب الاعتماد على وثائق، أهمها طلب صادر عن الهيئة المستخدمة للصحفي المحترف، بطاقة معلومات بغرض الاعتماد المؤقت، نسخة مرفقة يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للسلطة الوطنية، استمارة طلب تأشيرة يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والمواقع الإلكترونية للممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، صورة من البطاقة المهنية للمعني، صورتان شمسيتان، نسخة من جواز سفر صحفي، قائمة العتاد التقني».

هيام.ل

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

فتح الاعتمادات أمام الصحافة الأجنبية لتغطية التشريعيات

فتحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، باب الاعتمادات أمام الصحافة الأجنبية الراغبة في تغطية الانتخابات التشريعية لـ12 جوان، حيث حددت آجال استلام ملفات طلب الاعتماد المؤقت من الأربعاء 28 أفريل إلى الجمعة 28 أوت 2021، وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة الخارجية التي تشرف على التدقيق في منح التأشيرات، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية ذات الصلة بجائحة "كوفيد 19".

شريفة عابد

ودعت سلطة الانتخابات في بيان لها نشر على موقعها الرسمي، "الصحفيين المحترفين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي الراغبين في تغطية الانتخابات التشريعية لـ12 جوان إتمام الإجراءات الخاصة بالاعتماد المؤقت"، مشيرة إلى أن طلب اعتماد الصحفيين المحترفين الذين يمارسون المهنة في الجزائر لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي من جنسية جزائرية أو من جنسية أجنبية، يتم لدى البعثة الدبلوماسية أو الممثلية القنصلية الجزائرية في البلد الذي يوجد به المقر الاجتماعي للهيئة المستخدمة.

ويتضمن ملف طلب الاعتماد وفقا لبيان السلطة، بطاقة المعلومات بغرض الاعتماد المؤقت يتم تحميلها من الموقع الإلكتروني للسلطة المستقلة للانتخابات، بالإضافة إلى استمارة طلب تأشيرة التي يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية المواقع الإلكترونية لممثليات الدبلوماسية ولقنصلية الجزائرية بالخارج، فضلا عن الطلب الموقع من الهيئة المستخدمة ونسخة عن البطاقة المهنية للصحفي ونسخ عن جواز سفر وقائمة العتاد التقني.

وإذا كان التنسيق بين مصالح السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الخارجية في مجال الاعتمادات المؤقتة للصحفيين الأجانب ليس بالأمر الجديد، فهو يعكس أيضا الحرص على تامين الموعد الانتخابي. كما أن إتاحة مهلة كافية لاعتماد الصحفيين الاجانب لتغطية تشريعيات 12 جوان، يراعي ظروف الغلق التي تعاني منها عديد الدول بما فيها الجزائر بسبب تفشي وباء كورونا، وهي مهلة تسمح بمراقبة سلامة الوافدين من الخارج والتأكد من عدم حملهم للفيروس، علما أنه في الانتخابات الخاصة باستفتاء دستور 1 نوفمبر 2020، كان عدد المؤسسات الأجنبية المعتمدة منحصرا بالدرجة الأولى على المراسلين الحاملين للجنسية الجزائرية والمقيمين بأرض الوطن، باستثناء 5 صحفيين قدموا من إسبانيا ومن جمهورية مصر العربية.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

سلطة الانتخابات تسلّم لممثلة «الأفلان» محضر تبليغ حول رفض ترشح أمينه العام

بعجي هـارب من الخدمة الوطنية!

■ فضيحة بعجي غير مسبوقة.. ومستقبله السياسي على كف عفريت!
■ رفض ملف بعجي جاء بالتزامن مع «زبر» عشرات الأسماء من قوائم مرشحي «الأفلان»
■ أمين عام «الأفلان» حاول قبل أيام تبييض صورته وتحدى الجميع بتكذيب ما نشرته «النهار» حول ترشيح المال الفاسد

أيـامـا قـلـيـلـة بـعـد ظهوره على شاشة التلفزيون الرسمي، لينفي إقصاءه ومنعه مـن الترشـح لـلانـتـخـابـات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل، وجد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، أمس، نفسه في مواجهة فضيحة سياسية من الوزن الثقيل، من شأنها أن تنهي مساره السياسي.

الفضيحة التي ضربت بيت الحزب العتيد أمس، ومـن شـأنـهـا أو تـقـوي شـوكـة المناوئين لبعجي وبقايا عمار سعداني داخل الأفلان، كانت في أعقاب تسريب وثـيـقـة صـادرة مـن مصـالـح المندوبية الولائية لسلطة الانتخابات بالعاصمة، تتمثل في محضر تبليغ موجه لشخص أبو الفضل بعجي.

وتضمنت الوثيقة التي حملت تاريخ يوم أمس، تبليغا برفض ترشح أبو الفضل بعجي ضمن قوائم حزب جبهة التحرير الوطني بالعاصمة.

ومـن شـأن هـذه الـوثـيـقـة وعشـرات المعلومات المسربة بشأن ما أحدثته مقصلة المصالح الأمنية في الولايات، التي قامت بـ«زبر» عشرات الأسماء من قوائم مرشحي الأفلان، أن تضع بعجي في مـوقـف حـرج ولا يُحسد عليه، فهو الذي خرج أمام الجزائريين، ليخاطبهم عبر شاشة تلفزيون «اليتيمة» فيما بدا على أنه محاولة لتبييض صورة جاءت بطلب من جهة مستترة، وراح يقول أنه يتحدى أي كان أن يثبت بأن الأفلان رشح في قوائمه المال الفاسد.

وتكشف وثيقة إقصاء بعجي من الترشح للتشريعيات، الرواية الحقيقية والرسمية لما جرى مع أمين عام الأفلان، خصوصا في ظل تضارب المعطيات والتسريبات عـلـى مـدار الأيـام الماضية بخصوصه،

محضر تبليغ

المبلغ له
المبلغ الولائي

BAADJI ABOU ELFADUEL

Independent National Authority of Elections

حيث شاعت الأسبوع الماضي، في بداية الأمر أنباء عن تقديم بعجي لملفه الذي تم إقصـاؤه، قـبـل أن يـجـري تسـريب معلومة عمدا مفادها أن بعجي تراجع في آخر لحظة عن إيداع ملف ترشحه ضمن قوائم حزبه.

وفي آخـر الأنـبـاء، عـلـمـت «الـنـهـار» من مصادر مطلعة، أن سبب رفض ترشح أبو الـفـضـل بـعـجـي مـن طـرف سـلـطـة الانـتـخـابـات، هـو لـكـون أمين عـام «الأفلان» لم يؤدِ ما عليه من التزامات الخدمة الوطنية، كما أنه لا يحوز على بطاقة إعفاء من الخدمة الوطنية.

وبنظر القـانـون، فـإن بـعـجـي مـوجـود في حـالـة «عـصـيـان» أو مـا يـعـرف لـدى الجزائريين بعبارة «أنسومي».

حبيبة محمودي

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

L'examen des dossiers entamé

LES délégations de l' Anie notifient leurs réserves aux partis et listes indépendantes.

MOHAMED BOUFATAH

Les démembrements de l'Anie s'attellent à finaliser l'examen des dossiers, avant le 9 mai prochain. Il est d'ores et déjà relevé que les délégations de l' Anie ont commencé à notifier aux partis et listes indépendantes des réserves concernant certains de leurs candidats. Les partis et les listes concernés s'affairent de leur côté à introduire des recours auprès des tribunaux administratifs.

Malgré l'ouverture des listes de la quasi-totalité des partis aux candidats qui ne sont pas issus de leurs rangs, les candidats indépendants font florès. Après prolongation du délai de dépôt des dossiers de candidature de cinq jours supplémentaires, le nombre des listes de candidatures aux législatives du 12 juin prochain s'est élevé, à 2.400 listes, dont 1.220 listes d'indépendants et 1.180 listes de partis politiques. Cette ruée sur les listes indépendantes a pris de l'ampleur alors que plus d'une cinquantaine de partis ont décidé de participer aux législatives anticipées, dont 19 ont vu leurs dossiers validés par l' Anie. Il faut dire qu'au sein de plusieurs partis, l'écrasante majorité des candidats leur est étrangère. Dans ce contexte, le TAJ a annoncé avant-hier qu'il participera aux législatives du 12 juin à travers 49 wilayas.

Le nombre élevé de listes d'indépendantes par rapport aux listes partisanes laisse deviner que la future Assemblée fera «la part belle» aux députés sans appartenance politique alors qu'ils étaient «une poignée» seulement dans les sept précédentes législatures.

L'on ne peut pas dire que la nouvelle tendance traduisait soi-disant la perte du terrain par les partis, le poids des partis politiques, constitue un gage de réussite de l'action législative du nouveau Parlement.

Certains analystes expliquent le phénomène de rush sur les listes indépendantes au détriment des partis par « l'implosion » des partis politiques réduits à des coquilles vides.

L'instruction du président Tebboune à prendre toutes les dispositions relatives à l'appui et à l'encouragement des jeunes à participer aux législatives du 12 juin est un autre facteur expliquant ladite tendance. Sur un autre plan, plusieurs partis en lice, ont dénoncé la prolongation du délai de dépôt des dossiers de candidatures.

Il convient de souligner que la majeure partie des listes de candidatures appartient aux partis du courant islamiste.

Pour justifier leur participation aux législatives, certains partis en lice soutiennent que si 19 formations politiques ont pu dépasser le seuil de 23 000 souscriptions individuelles exigées par la loi électorale, cela signifierait que «*la majorité silencieuse aurait adhéré au calendrier électoral*».

M.B.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

CANDIDATS INDÉPENDANTS AUX LÉGISLATIVES

Ces intrus qui bousculent l'ordre établi

Les élections législatives du 12 juin prochain ne seront pas comme les autres, de l'avis de nombreux observateurs. L'émergence en force de candidats indépendants est une nouvelle donne politique qui n'a jamais été constatée lors des précédents scrutins. Cela suscite des questionnements et même des appréhensions. Les partis affirment que rien ne peut remplacer la classe politique et les candidats indépendants croient en leur capacité à incarner le véritable changement. Qui des deux aura la cote au sein de la future Assemblée et qui composera la prochaine majorité parlementaire ? Le politologue Redouane Bouhidel est convaincu que ces législatives seront porteuses de beaucoup de nouveautés. Elles conduiront assurément, d'après lui, à «une métamorphose politique». Il explique que la nouvelle loi électorale a fait la différence cette fois-ci, compte tenu des nouveautés qu'elle renferme encourageant les jeunes et les listes indépendantes. «Les formations politiques sont en perte de vitesse pour preuve beaucoup de leurs militants ont choisi cette fois-ci de se départir de leur appartenance partisane et se présenter en candidats indépendants». Pire, il fait savoir que des partis ont sollicité des jeunes qui n'ont jamais milité au sein de leurs rangs pour intégrer leurs listes électorales. C'est dire que «les anciennes figures n'ont plus aucune chance surtout que le hirak a exigé leur bannissement définitif», ajoute Bouhidel. Cependant, il certifie qu'à l'issue de ces élections, l'Assemblée sera meublée par presque 40% d'indépendants. Ils seront en nombre important mais ne pourront pas constituer une majorité parlementaire car ils auront des ambitions individuelles, juge-t-il. A ses dires, le changement sera au rendez-vous à travers l'instauration d'une nouvelle carte politique.

LES PARTIS OPTIMISTES

Du côté des partis politiques, on affirme que les chance demeurent intactes lors de ces joutes électorales. Fatma-Zohra Zerouati, présidente du parti TAJ, se veut pragmatique: «le but recherché par l'encouragement des indépendants n'est autre que de rafraîchir la scène politique. Une crise politique ne peut avoir qu'une solution politique. C'est un bon signe dans la mesure où la société, par toute sa composante, commence à s'intéresser aux élections. Beaucoup d'universitaires et de jeunes ont décidé d'adhérer à ce processus électoral. C'est un indicateur positif qui laisse présager que cette classe politique peut être relayée par une nouvelle génération d'élus. Les indépendants ont existé dans l'ancienne Assemblée mais ils ont finalement décidé de constituer un parti politique pour continuer leur combat. Cette nouvelle vague d'indépendants doit être mise à profit pour consolider la scène politique. Si elle peut faire remonter la barre de l'électorat pour ces élections législatives qui ont toujours connu un faible taux de participation», préconise Zerouati. Selon elle, la classe politique ne peut pas être composée uniquement de partis. La présidente de TAJ affirme que l'Etat a besoin d'une classe politique très forte pour pouvoir faire l'équilibre au sein du nouveau Parlement qui doit refléter la sortie de la crise. Pour elle, même si les indépendants constituent la majorité, ils restent des individus ayant des convictions différentes.

LES INDÉPENDANTS ET LE PROJET POLITIQUE

Nacer Hamdadouche, ancien député, cadre au sein du MSP, explique que la société civile a été encouragée et le seul moyen qui lui permettra de gagner du terrain est la liste indépendante. Le nouveau mode de scrutin basé sur les listes ouvertes a aussi consolidé ce choix. «Ces nouvelles dispositions ont aiguisé les appétits et ouvert la voie à l'ensemble des catégories du peuple. La candidature à travers les partis est difficile car elle tient compte de l'ancienneté et des années de militantisme. Les listes indépendantes ont, donc, absorbé ces jeunes en manque d'ancrage politique. La prochaine Assemblée sera, de ce fait, un cocktail ce qui va l'affaiblir et empêcher la constitution d'un gouvernement représentatif», note-t-il. Toutefois, il estime que les listes indépendantes n'ont pas de projets politiques. «Leur émergence en force majoritaire n'est pas un signe de bonne santé. La démocratie se construit par ces moyens naturels que sont les partis politiques», observe Hamdadouche, confirmant que les partis ont de l'expérience politique et garderont leur place lors du prochain scrutin.

Tahar Benbaïbeche, président du parti El Fadjr El Djadid, soutient, pour sa part, qu'il est impossible que la majorité soit composée par les listes indépendantes. Cela induirait, d'après lui, un déséquilibre important dans la gestion de la prochaine Assemblée. D'après lui, le problème n'est pas dans les partis politiques mais dans les facilitations accordées à ces indépendants. Ce qui leur a permis d'investir la scène et de se présenter en force pour ce scrutin. I

Karima Alloun

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES À DJELFA

Les listes des partis de l'ex-alliance présidentielle laminées

■ Les informations contenues dans le radar publié dans notre édition d'hier et relatives aux listes de candidatures dans la wilaya de Djelfa se sont confirmées avec le rejet par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) des dossiers de plusieurs postulants qui se recrutent dans les rangs des partis de l'ancienne alliance présidentielle sous Bouteflika. Selon nos sources, tous les postulants ayant siégé dans les différentes assemblées locales et nationales ont été écartés de la course. Ainsi, plusieurs candidats du FLN, du RND et du TAJ faisant l'objet d'enquêtes des services de sécurité et de la justice ont vu leurs dossiers rejetés.